

# خطة الاستثمار

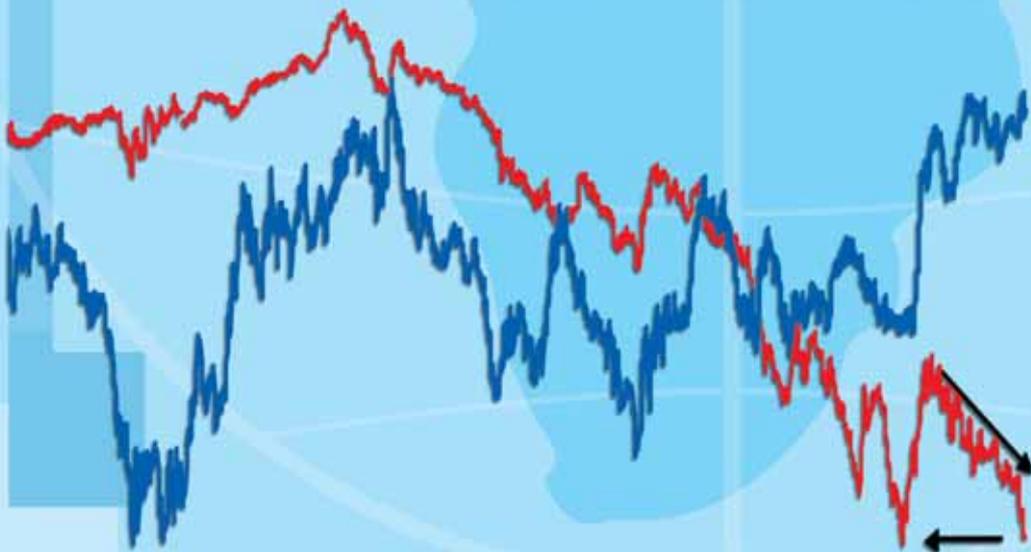
نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (هيئة عربية دولية) تعنى بشؤون الاستثمار والتجارة في الدول العربية

● ملامح الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية عام 2003

● بيئة أداء الأعمال في الدول العربية

● تطورات الاتجاهات الاستثمارية في الدول العربية

● مؤشر الفقر الخاوي



## فهرس المواضيع

3	الافتتاحية
4	مجلس الإدارة
4	أنشطة المؤسسة
6	اتجاهات
10	استثمار
14	مؤشرات

## أغراض المؤسسة وأجهزتها

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار مؤسسة إقليمية عربية تضم في عضويتها جميع الأقطار العربية ومقرها دولة الكويت وقد باشرت أعمالها في منتصف عام 1975.

### أغراض المؤسسة:

- توفر المؤسسة الضمان للاستثمارات ولائتمان الصادرات فيما بين الأقطار العربية وذلك ضد المخاطر غير التجارية بالنسبة للاستثمار وضد المخاطر غير التجارية والتجارية بالنسبة لائتمان الصادرات، وتشمل المخاطر غير التجارية التأميم والمصادرة ونزع الملكية وعدم المقدرة على تحويل حقوق المستثمر أو المصدر والحرب والفتن الأهلية وإلغاء ترخيص استيراد البضاعة أو منع دخولها أو عبورها، وتشمل المخاطر التجارية عدم وفاء المدين أو إعساره أو إفلاسه أو فسخه أو إنهائه عقد التصدير.
- تعمل المؤسسة على تشجيع انتقال رؤوس الأموال العربية عبر الدول العربية، وذلك بممارسة أوجه النشاط المكمل لتوفير الضمان وخاصة تنمية البحوث المتعلقة بتحديد فرص الاستثمار وأوضاعه في الدول العربية.

### مجلس مساهمي المؤسسة:

وهو أعلى سلطة في المؤسسة وتنعقد له كافة الصلاحيات اللازمة لتحقيق أغراضها ومن المهام التي يتولاها وضع السياسة العامة وإقرار النظم واللوائح المالية والإدارية والتقرير بشأن المسائل المالية والإدارية وتعيين أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام.

ويتألف المجلس من مندوب واحد لكل دولة عضو بالمؤسسة.

### مجلس الإدارة:

يتكون المجلس من ثمانية أعضاء غير متفرغين يتم اختيارهم لمدة ثلاث سنوات وينتخب المجلس من بين أعضائه رئيساً. يتولى المجلس في إدارة أعمال المؤسسة الصلاحيات المخولة له من قبل مجلس المساهمين، وتتضمن تلك الاختصاصات إعداد النظم واللوائح المالية والإدارية، وإقرار برامج العمليات والبحوث التي يقدمها المدير العام للمؤسسة ومتابعة تنفيذها، وتحديد الأوجه التي توظف فيها أموال المؤسسة، واعتماد الموازنة التقديرية للمؤسسة، وتقديم تقرير سنوي عن نشاط المؤسسة لمجلس المساهمين.

يتكون مجلس الإدارة حالياً على النحو التالي:

رئيساً

سعادة الأستاذ ناصر بن محمد القحطاني

عضواً

سعادة الأستاذ محمد سعيد محمد شاهين

عضواً

سعادة الأستاذ جاسم راشد الشامسي

عضواً

سعادة الأستاذ منصور إبراهيم آل محمود

عضواً

سعادة الأستاذ خالد عبدالرحمن المجحم

عضواً

سعادة الأستاذ علي رمضان شنيش

عضواً

سعادة الأستاذ الدكتور أحمد السعيد شرف الدين

عضواً

سعادة الأستاذ عبد اللطيف لودي

المدير العام:

السيد فهد راشد الإبراهيم

## تواصل تحسن مناخ الاستثمار في الدول العربية

تحسن بيئة أداء الأعمال في الدول العربية إذ أصبح عدد الإجراءات اللازمة للترخيص للاستثمار يتراوح ما بين 5 إجراءات إلى 14 إجراء، كما تتراوح أيام العمل اللازمة لإنهاء هذه الإجراءات من 11 يوماً إلى 82 يوماً ومع ذلك ما زالت التعقيدات الإجرائية في الدول العربية ملموسة ونستعرض ذلك بمزيد من التفصيل في هذه النشرة.

وقد شهدت الساحة العربية مؤخراً عدداً من التطورات الايجابية في البيئة الاستثمارية العربية منها وضع اتفاقية إطارية لتحرير تجارة الخدمات العربية البيئية تتكامل مع جهود تحرير التجارة السلعية العربية البيئية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. كما أن البنية الأساسية للبورصة العربية الموحدة قد اكتملت وسيتم الإعلان عن ميلادها عربياً في بداية العام المقبل وستتخذ من القاهرة مقراً لها، وتم إنشاء المنظمة العربية للسياحة التي سيكون مقرها بيروت وسيعقد المؤتمر التأسيسي الأول لها في مطلع شهر أكتوبر من العام.

وبذلك تكون الدول العربية قد بدأت تجني ثمار الجهود الحثيثة التي تبذلها لتوفير بيئة أكثر ملاءمة للاستثمار المحلي والعربي والأجنبي وتحقق نقلة نوعية لجهة تعزيز عوامل الجذب وتذليل الصعوبات المعوقة للاستثمار.

وختاماً لا بد من التنويه بالدور المحوري الذي تلعبه المؤسسات العربية المالية المختصة بأنشطة التمويل والضمان، ومن بينها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، في تعزيز بيئة الاستثمار وحركة التدفقات الاستثمارية والتبادلات التجارية بين أقطارها والأسواق العالمية، لتحقيق الأهداف التنموية الاقتصادية والاجتماعية من خلال دعم القدرة التنافسية لدولها لتعميق تكاملها الإقليمي واندماجها في اقتصاد العولمة وصولاً إلى الازدهار والرفاه المنشودين.

والله الموفق،،

فهد راشد الابراهيم

واصل مناخ الاستثمار في الدول العربية تحسنه خلال عام 2003 إذ حمل العام المذكور مجموعة من الدلائل والتطورات الإيجابية التي تؤثر على أن مناخ الاستثمار في الدول العربية سيعزز وتزداد قدرته على جذب المستثمرين للأسواق العربية في الأعوام المقبلة. فقد أنتج المسح السنوي الذي تعده المؤسسة لمناخ الاستثمار في الدول العربية قراءة إيجابية لثلاثة مؤشرات تقيس تقدم أو تراجع مناخ الاستثمار العربي هي أولاً المؤشر المركب لمكونات المؤشرات الاقتصادية لمناخ الاستثمار، ثانياً وضع الاستثمارات العربية البيئية الخاصة والمرخص لها، وثالثاً تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية.

بغرض خلق بيئة أكثر مواءمة وجذباً للاستثمار. وعكس هذا النجاح ما ذكره التقرير من أن حصة الدول العربية من إجمالي التدفقات إلى الدول النامية ارتفعت إلى أكثر من 5% لتبلغ 1,54% من إجمالي العالمي، وهي أعلى نسبة تسجل للدول العربية منذ عام 1995 (1,51%) ونستعرض ذلك بمزيد من التفصيل في هذه النشرة.

ومن جهة أخرى أظهرت المكونات النوعية لمناخ الاستثمار تحسناً ملحوظاً لجهة البيئة التشريعية وخاصة التشريعات المتعلقة بتشجيع وحماية الاستثمارات الأجنبية وإدخال القوانين الجديدة الخاصة بحماية حقوق الملكية الفكرية ومحاربة الفساد وغسل الأموال والتنافسية والمعاملات الإلكترونية. كما شهدت الدول العربية طفرة حقيقية في الجهود القطرية والإقليمية والدولية للترويج للاستثمار مع التركيز على القطاعات ذات الأولوية لأهميتها للاقتصاد الوطني بهدف جذب المزيد من الاستثمار العربي والأجنبي المباشر.

كما أولت الدول العربية اهتماماً متنامياً لسد النقص في المعلومات والإحصاءات المعنية بنظم جمع ومعالجة ونشر بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد أظهرت مؤشرات قاعدة أداء الأعمال الصادرة عن البنك الدولي التي تشمل (13) دولة عربية استمرار

ففيما يتعلق بالمؤشر المركب لمكونات المؤشرات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الدول العربية - الذي يقيس التوازن الداخلي والخارجي والسياسة النقدية للدولة - فقد استمر في اتجاهه التصاعدي للسنة الثالثة على التوالي مسجلاً 1,01 مقابل 0,9 عام 2002 و0,7 عام 2001 ووفق دليل المؤشر فإن القيمة المسجلة الأعلى من (1) تعنى تحسناً في مناخ الاستثمار.

وواكبت الاستثمارات البيئية الخاصة والمرخص لها هذا الاتجاه التصاعدي إذ ارتفع إجماليها بما نسبته 27,5% مسجلاً 3,7 مليار دولار عام 2003 مقابل 2,9 مليار دولار عام 2002 و2,6 مليار دولار عام 2001.

أما تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية فقد سجلت زيادة ملحوظة بلغت نسبتها 60% مرتفعة من 5,4 مليار دولار عام 2002 إلى 8,6 مليار دولار عام 2003 وفقاً لتقرير الاستثمار الدولي لعام 2004 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد) والذي ساهمت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في إطلاقه في مؤتمر صحفي عقد لهذا الغرض في مقرها في دولة الكويت بتاريخ 22 سبتمبر 2004.

وتدل المؤشرات سالفة الذكر على نجاح ملحوظ للسياسات التي تبنتها الدول العربية

## الاجتماع الثالث لمجلس إدارة المؤسسة

بتعديل اتفاقية المؤسسة لتصبح موافقة جهة الاتصال في الدولة العربية الوافد إليها الاستثمار المطلوب من المؤسسة ضمانه في حكم المعطاة إذا لم يرد إلى المؤسسة أي اعتراض من قبل تلك الجهة خلال فترة لا تتجاوز 60 يوماً من تاريخ الطلب الذي تتقدم به المؤسسة إلى جهة الاتصال في شأن الموافقة. علماً بأن جهة الاتصال هي الجهة الرسمية التي تتصل بها المؤسسة في الدولة العربية العضو في كافة ما يلزمها من تلك الدولة.

كما وقف المجلس على المرحلة التي بلغها الإعداد لعقد ضمان جديد تعده المؤسسة لضمان الإيجار المالي، وقرر المجلس عقد اجتماعه القادم - الرابع لعام 2004 - يوم الأحد الموافق الحادي والعشرين من تشرين الثاني (نوفمبر) 2004 بالكويت.

### عقد الاجتماع الثالث لمجلس إدارة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بمقر المؤسسة بالكويت وشارك فيه السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والسيد المدير العام للمؤسسة.

تعويضات تم أدائها سابقاً، وأوضح التقرير أن القيمة الإجمالية لعقود الضمان السارية بلغت حوالي 219,1 مليون دولار في حين بلغت التزامات الضمان القائمة على المؤسسة حوالي 109 ملايين دولار، كما تناول التقرير الأنشطة المكتملة والخدمات المساندة للضمان التي قامت بها المؤسسة خلال تلك الفترة، والتقرير المالي للفترة ذاتها والذي أوضح أن رأس المال بلغ حوالي 87 مليون دولار وأن إيرادات المؤسسة عن تلك الفترة بلغت 3,425,295 دولاراً، كما أوصى مجلس المساهمين

وفي مستهل الاجتماع رحب السيد رئيس مجلس الإدارة بالمشاركين، وأحاط مجلس الإدارة علماً بالتقرير الذي قدمه السيد المدير العام بشأن نشاط المؤسسة عن الفترة من 1/1/2004 إلى 30/4/2004 والذي أوضح فيه أن المؤسسة قد تلقت خلال تلك الفترة طلبات لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات بلغت 118,4 مليون دولار، وأبرمت عقود ضمان بقيمة إجمالية بلغت 34,1 مليون دولار، وأدت تعويضات خلال الفترة المشار إليها بلغت 364,791 دولاراً، واستردت مبلغ 194,471 دولاراً عن

## أنشطة المؤسسة

مدينة بيروت بتنظيم من الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية وحضور السيد مدير عام المؤسسة ووفد من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وممثل غرفة تجارة وصناعة البحرين (القطر المضيف للمؤتمر).

وقد طرحت المؤسسة في الاجتماع تصورا من خلال ورقة عمل بشأن تطوير نموذج جديد لعمل المؤتمر بعد مضي عقدين من الزمن على البدء في تنظيمه، وبناء عليه تم تكليف المؤسسة الاتصال بهيئات ووكالات تشجيع الاستثمار في الدول العربية بهدف استطلاع رأيها لعرض الفرص الاستثمارية ذات الأولوية أثناء المؤتمر، وقد تقرر أن يعقد مرام (11) في الربع الأول من عام 2006 في مملكة البحرين. وسيعقد الاجتماع الثاني للجنة التحضيرية لمرام (11) في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل.

### ● تنظيم مؤتمر صحافي:

نظمت المؤسسة مؤتمراً صحفياً بتاريخ 22/9/2004 قام خلاله السيد المدير العام بإطلاق تقرير الاستثمار الدولي 2004 نيابة عن الأمين العام المساعد لمنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد)، والإجابة على عدد من الأسئلة. وقد حضر المؤتمر ممثلو عدد من الصحف المحلية والعربية ووكالات الأنباء والمحطات الفضائية وعدد من الخبراء الاقتصاديين، وقد وزعت المؤسسة ملفاً صحفياً كاملاً أعدته باللغة العربية حول أهم ما جاء في هذا التقرير لجهة التطورات العالمية والتركيز على وضع الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

السودان من خدمات المؤسسة في مجالي ضمان الاستثمار وضمان ائتمان الصادرات.

### ● تكثيف الجهود التسويقية:

بهدف مزيد من التعريف بخدماتها وسعيها لتمكين أكبر عدد ممكن من المصدرين من الاستفادة من تلك الخدمات، قامت المؤسسة خلال الربع الثالث من العام الجاري بتنفيذ حملة تعريف بريدية شملت نحو 1800 شركة مصدرة موزعة على ثلاث دول عربية (الأردن، سوريا، لبنان). وقد قامت المؤسسة في هذا الإطار بإعداد برنامج تسويقي مكثف في كل من دولة المقر (الكويت) من خلال زيارة 44 شركة بهدف تعريفها بمزايا الخدمات التي توفرها المؤسسة وحثها على الاستفادة منها وكذلك في المملكة العربية السعودية من خلال مكتبها الإقليمي في الرياض.

### ● مشاركة في دورة مصرفية:

شاركت المؤسسة في دورة مصرفية نظمتها الشركة العربية للاستثمار في الجمهورية العربية السورية خلال الفترة 19-23/09/2004. وقدم ممثل المؤسسة في هذه الدورة ورقة تعريفية عن نظامي ضمان الاستثمار وائتمان الصادرات اللذين تديرهما المؤسسة والمزايا التي يوفرانها لتسهيل الاستفادة من الآليات التمويلية المتاحة.

### ● الاجتماع الأول للجنة التحضيرية لمرام (11)

عقد الاجتماع الأول للجنة التحضيرية للمؤتمر الحادي عشر لرجال الأعمال والمستثمرين العرب (مرام 11) بتاريخ 12 تموز (يوليو) 2004 في

### ● عمليات الضمان:

أبرمت المؤسسة خلال الربع الثالث من هذا العام 14 عقد ضمان بقيمة إجمالية قدرها 34,5 مليون دولار أمريكي. وقد استفاد من هذه الضمانات 12 شركة مصدرة تنتمي إلى 7 دول عربية و17 شركة مستوردة تنتمي إلى 8 دول عربية ودولتين أجنبيتين. وتوزعت العقود المبرمة كالتالي:

- عقدا ضمان ائتمان صادرات شاملة.
- 7 عقود ضمان ائتمان صادرات محددة.
- 5 عقود ضمان اعتمادات مستندية.

### ● تكثيف نشاط المؤسسة في جمهورية السودان:

زار وفد من المؤسسة برئاسة السيد المدير العام جمهورية السودان خلال الفترة 17-20/09/2004 حيث التقى وزير المالية والاقتصاد الوطني وأركان الوزارة كما التقى كلاً من وزير الاستثمار، محافظ بنك السودان ورئيس صندوق إعمار الجنوب والمناطق التي امتدت إليها الحرب وعدداً من المسؤولين بوزارة التجارة الخارجية.

وتابع وفد المؤسسة اجتماعاته مع المصارف السودانية والجهات الأخرى التي تربطها بالمؤسسة علاقة عمل. كما تم عقد لقاء مفتوح للتعريف بخدمات المؤسسة ومجالات الاستفادة منها حضره ما ينوف على 40 مشاركاً من رجال الأعمال والمصارف السودانييين. وهدفت هذه الزيارة إلى دعم وتطوير العلاقة القائمة بين جمهورية السودان والمؤسسة وتعظيم استفادة

## مقتطفات من مقالة "الأربعين الحزين"

صحيفة الأيام السودانية  
بتاريخ 11 / 9 / 2004

"كان المرحوم أينما حل مديراً لدائرة أو من الشريحة المتقدمة في مؤسسته... ولمن يعمل معه... داخل المؤسسة وخارجها... همه أن يفرغ كل ما أختزنه من معارف لمنفعتهم، فهو دائم الاجتماعات معهم للشرح وتمليك المعرفة وإشاعتها بينهم... يستغل الحزم والرحمة والشدة والملاينة ويكلف نفسه عناء في بناء الكوادر البشرية وتطويرها للأداء الوفير المتقن... كانت فلسفته أن لكل إنسان إيجابيات يجب أن تغلب... ان الكل قدر فيه دوماً تسعر الذهن وصفاء الضمير وسماحة النفس... أراد له المولى أن يموت ممتشقا أحد وأمضى سلاح، سلاح الإنجاز والأداء الرفيع. رحم الله "خوجلي أبوبكر" رحمة واسعة وأحسن إليه بقدر عطائه المتدفق ومقدار حبه للبلاد ونفعه للناس".

### مأمون إبراهيم حسن

المدير العام السابق للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار

## تنويه

نود أن ننوه إلى الخطأ في الجملة التي وردت في النشرة الفصلية (1/2004) في باب صناعة الضمان صفحة (7) بشأن (إفلاس عدد من شركات إعادة الرئيسية) والأصح (خروج عدد من شركات إعادة الرئيسية من أسواق إعادة التأمين أو اقتصار نشاطها على جانب محدد من خدمات إعادة التأمين).

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ﴿٢٧﴾ ارْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً ﴿٢٨﴾ فَادْخُلِي فِي عِبَادِي ﴿٢٩﴾ وَادْخُلِي جَنَّاتٍ ﴿٣٠﴾﴾  
صدق الله العظيم

"ضمان الاستثمار" بغرض تطويرها شكلاً وموضوعاً وترك بصماته عليها واستمرت رعايته للنشرة حتى بعد أن تولى مهام إدارة العمليات على كثرتها، وشملت الرعاية العدد الذي بين يدي القارئ الذي شاء القدر أن يرى النور بعد أن صار - رحمه الله - في رحاب الله وأن يكون من بين محتوياته رثاء المؤسسة له.

برحيل المرحوم خوجلي أبو بكر تفقد المؤسسة أخصاً عزيزاً ورجلاً كريماً محباً للخير ونصيراً للحق وجريئاً في قوله، وكانت تعقد الآمال الكبيرة عليه لكفاءته العالية التي شكلتها خبراته الواسعة المتنوعة وعلمه الغزير وقدراته التنظيمية والإدارية المرموقة وروحه الخلاقة المبتكرة التي جعلته كثير المبادرات البناءة التي أسهمت كثيراً في تطوير العمل بالمؤسسة وامتلاكه ناصية اللغتين العربية والإنجليزية مما جعله متحدثاً وكتاباً قوياً البيان دقيق العبارة.

ألا رحم الله خوجلي أبو بكر بقدر ما أعطى للمؤسسة ولوطنه ولأمته العربية وأنزله مع الصديقين الشهداء وحسن أولئك رفيقاً وجعل البركة في ذريته وألهم آله وزملاءه الصبر الجميل.

رئيس وأعضاء مجلس إدارة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ومديرها العام والعاملون بها يحسبون عند الله سبحانه وتعالى المغفور له بإذن الله خوجلي عبد الرحيم أبو بكر مدير إدارة العمليات الذي وافاه الأجل المحتوم في مساء يوم الاثنين 16 جمادى الآخرة 1425 هجري الموافق الثاني من أغسطس 2004 ميلادي بالكويت.

التحق الفقيد بالعمل بالمؤسسة في عام 1997 مديراً لإدارة البحوث وأصبح من بعد مديراً لإدارة العمليات وأدار الإدارتين بكفاءة عالية، ومنذ التحاقه بالمؤسسة ظل يعمل فوق طاقته دون كلل أو ملل وبصبر جم، يؤثر المؤسسة والواجب على راحته وصحته، وكان مهموماً دوماً بإنجاز العمل على أكمل وجه وفي موعده إن لم يكن قبله ولقي ربه وقد تأهب أول المساء للعودة لمكتبه الذي كان قد تركه عصراً وقبل ساعتين فقط. هكذا كان - رحمه الله - شمعة تحترق لتضيء المؤسسة وضميراً حياً يقظاً ليس في شرعه تأخير عمل اليوم إلى الغد.

في إطار مسؤولياته كمدير لإدارة البحوث أولى المرحوم خوجلي أبو بكر رعاية خاصة بنشرة

## سيرة ذاتية

### خوجلي عبدالرحيم أبوبكر

في الجمهورية العربية اليمنية،

● عمل خلال الفترة 1975-1991 في الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي مسؤولاً في جهاز العمليات وأميناً للتنسيق بين مؤسسات التنمية العربية،

● أسس عام 1991 عمله الخاص في السودان كإستشاري مستقل، وظل على رأسه حتى عام 1997،

● تم انتخابه عضواً في مجالس ادارات عدد من المؤسسات المالية والخدمية في السودان، وتم تعيينه عضواً منتدباً لبنك الغرب الإسلامي عام 1996،

● التحق بالمؤسسة العربية لضمان الاستثمار في سبتمبر عام 1997 مديراً لإدارة البحوث، وتم تعيينه في أكتوبر عام 2001 مديراً لإدارة العمليات في المؤسسة.

● متزوج وله ثلاثة أولاد.

● درس الاقتصاد وعلم الأجناس في جامعة الخرطوم (1963)، وتحليل النظم في مركز لوكهيد للأبحاث في كاليفورنيا (1966)، واقتصاد التنمية والاستثمار في جامعة جورج واشنطن في العاصمة الأمريكية (1972)،

● عمل خلال الفترة 1963-1967 مع حكومة السودان مفتشاً في وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي وانتدب منها نائبا لمعتمد مشروع خزان الروصيرص،

● التحق عام 1967 ببنك التنمية الأفريقي في ساحل العاج رئيساً لقسم عمليات شمال أفريقيا لمدة ست سنوات،

● عمل عامي 1974 و1975 عضواً في فريق الخبراء الذي شكله البنك الدولي والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية لتأسيس ودعم الجهاز المركزي للتخطيط

## تطورات الاتجاهات الاستثمارية في الدول العربية

عمل، علماً بأن الرخص التعدينية في السعودية بلغت 1100 رخصة حتى منتصف عام 2003 بقيمة 6.7 مليار دولار وحجزت 115 منطقة للتعدين. كما فتح قطاع الإعلام للاستثمار الخاص في عدد من الدول العربية منها مصر والإمارات والأردن التي شهدت تأسيس مدن إعلامية.

كما تدل الاتجاهات الاستثمارية التي تم رصدها على أن الاستثمارات المطلوبة خلال السنوات المقبلة في قطاعات البنية التحتية من مطارات وطرق وموانئ وكهرباء ومياه وغيره تتجاوز 300 مليار دولار. وفي هذا الصدد تقدر تكلفة تطوير قطاع الطاقة الكهربائية والمياه لوحدها بنحو 100 مليار دولار تبلغ حصة دول الخليج العربية منها نحو 35 مليار دولار.

وقد أعلن مؤخراً عن عدة استثمارات جديدة في هذا المجال منها إنشاء أول محطة خاصة لتوليد الكهرباء في البحرين باستثمارات خارجية تقدر بنحو 500 مليون دولار وبطاقة إجمالية 1000 ميغاوات، ومشروع بقيمة مائة لبناء محطة للطاقة وتوليد المياه في سلطنة عمان باستثمارات عمانية بلجيكية مشتركة. أما بخصوص مشروعات النقل فقد أعلنت السعودية عن تنفيذ مشروع توسعة سكة حديدية بنظام البوت لمسافة 1635 كيلومتراً، وفي دبي أعلن عن إنشاء أول خط سكة حديد بكلفة 3.2 مليار دولار (مشروع قطار دبي)، ورصد المغرب ملياري دولار لبناء شبكة طرق سريعة بطول 1000 كم حتى عام 2009 بكلفة 2.5 مليار دولار. وأعلن في مصر عن إنشاء وتطوير 16 طريقاً استثمارياً جديداً بكلفة استثمارية 1.5 مليار دولار إضافة إلى عدد من المشروعات الاستثمارية بقيمة 1.48 مليار دولار في ميناء عين السخنة في مصر.

ومن جهة أخرى تقدر احتياجات المشروعات الإنشائية والتطوير العقاري في دول الخليج العربية خلال الأعوام الثلاثة المقبلة ما بين 50 إلى 70 مليار دولار منها 22 مليار دولار في السعودية.

وتقدر الاحتياجات الاستثمارية في قطاع تكنولوجيا المعلومات في الدول العربية حتى عام 2008 بما يزيد عن 13 مليار دولار مع توقع استمرار نمو سوق تكنولوجيا المعلومات لديها بمعدل لا يقل عن 15% سنوياً، كما يتوقع أن تصب استثمارات بقيمة 30 مليار دولار للنهوض بصناعة البرمجيات خلال العشر سنوات المقبلة خاصة في مصر والأردن. وقد تزايد عدد القرى الذكية في الدول العربية إذ أقر مؤخراً في سوريا مشروع لإنشاء قرية ذكية بكلفة مليار دولار إضافة إلى القرى الذكية الموجودة في مصر ودبي والأردن وتونس. وقد تأسس مؤخراً مشروع إنتاج أول حاسوب عربي في مصر باستثمار كويتي (مجموعة

تقدم نشرة ضمان الاستثمار متابعة عامة للمستجدات التي تشهدها البيئة الاستثمارية في الدول العربية وفق محاور تعنى بحجم واتجاهات التدفقات الاستثمارية والقطاعات الجاذبة للاستثمار والعلاقات الإقليمية والدولية والتطورات النوعية لجهة تبسيط الإجراءات وتوفير المعلومات والبيانات اللازمة لحسن التخطيط الاستراتيجي على مستوى القطر ومستوى المؤسسة.

2.4 مليار دولار عام 2003.

### ● الأردن:

استفاد من قانون تشجيع الاستثمار رقم 16 لسنة 1995 والتعديلات اللاحقة له وآخرها قانون الاستثمار المؤقت رقم 8 لسنة 2003 (175) مشروعاً بقيمة إجمالية بلغت نحو 168 مليون دولار تم ترخيصها خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام الجاري منها 159 مشروعاً في قطاع الصناعة و6 مشاريع قطاع صحي و5 مشاريع زراعية و4 مشاريع فندقية ومشروعاً ترفيهياً واحداً.

### ● مصر:

أعلن عن الموافقة على 13 مشروعاً في المناطق الخاصة والحرّة بكلفة 323 مليون دولار توفر 3710 فرص عمل، وتمت الموافقة على إقامة 18 مشروعاً بكلفة 43.3 مليون دولار توفر 2400 فرصة عمل، منها مشروع في المنطقة الحرّة الجديدة في شبين الكوم. وصدر قانون إلزام المستثمر الأجنبي بشراء المنتجات المحلية في مشروعات الكهرباء المطروحة وفق قائمة إجبارية بأسماء الشركات والمصانع المنتجة محلياً للمهمات والمعدات الكهربائية.

### فتح قطاعات جديدة للاستثمار...

من ناحية أخرى قامت العديد من الدول العربية في السنوات القليلة الماضية وما زالت غيرها تسعى إلى فتح قطاعات كانت سابقاً مغلقة في وجه الاستثمارات الخارجية منها قطاع النفط والغاز وأفضل مثال على ذلك مشروعات عملاقة في كل من قطر للغاز الطبيعي المسال بكلفة 25 مليار دولار والسعودية فيما يعرف بمبادرة الغاز بكلفة تجاوزت 20 مليار دولار، وسيفتح العراق قريباً هذا القطاع أمام كافة المستثمرين.

وكذلك قطاع النقل خاصة الطرق البرية والموانئ والسكك الحديدية والمطارات في عدد من الدول العربية منها السعودية وسوريا ومصر والمغرب.

وفي السياق ذاته فتح الاستثمار في القطاع التعدين فمثلاً وضعت السعودية نظام التعدين الجديد لاستقطاب استثمارات محلية وأجنبية بقيمة 2.6 مليار دولار لهذا القطاع توفر 20 ألف فرصة

### تدفقات استثمارية للدول العربية...

رصدت مؤخراً عن عدد من الهيئات العربية المعنية بالاستثمار تصريحات تناولت بيانات حول المشاريع الاستثمارية التي تم الترخيص لها في إطار قوانين تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، كالآتي:

### ● سوريا:

تم في النصف الأول من العام الحالي منح 461 ترخيصاً بكلفة استثمارية 1,5 مليار دولار ستوفر 17 ألف فرصة عمل. ومنذ صدور قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991 حتى نهاية عام 2003 تم الترخيص لحوالي 3400 مشروع بكلفة 10,8 مليار دولار توفر 40 ألف فرصة عمل، وتوزعت على 1000 مشروع صناعي نفذ منها ما نسبته من 50% إلى 54% ونحو 2000 مشروع في قطاع النقل بنسبة تنفيذ 74% ومن جهة أخرى أعلن مؤخراً عن المضي في تنفيذ برنامج الخصخصة من خلال طرح 3 شركات من القطاع العام.

### ● اليمن:

أعلن في النصف الأول من العام الحالي عن الترخيص لحوالي 173 مشروعاً اقتصادياً بكلفة استثمارية بلغت 0.294 مليار دولار توفر 4417 فرصة عمل منها 98 مشروعاً صناعياً و30 سياحياً و19 في القطاع الصحي. ومنذ صدور قانون الاستثمار عام 1991 حتى نهاية عام 2003 تم الترخيص لحوالي 4617 مشروعاً بكلفة 4.9 مليار دولار توفر 149 ألف فرصة عمل. واستقبلت اليمن عام 2003 تدفقات استثمارية عربية وأجنبية بلغت نحو 189 مليون دولار مقارنة مع 134 مليون دولار عام 2002 و 32 مليون دولار عام 2001، منها 65% استثمارات عربية توزعت على قطاعات الصناعة والخدمات والسياحة والزراعة.

### ● المغرب:

بلغ إجمالي الاستثمارات الأجنبية المحققة في النصف الأول من العام الحالي نحو 500 مليون دولار توزعت على قطاعات السياحة والاتصالات والخدمات والصناعة مع ملاحظة غياب برامج التخصيص. وكانت الاستثمارات التي أجازت وفق قانون الاستثمار رقم 18 لسنة 1995 قد بلغت نحو

المناطق الصناعية المؤهلة في الأردن. وتشهد الدول العربية علاقات متنامية مع كل من الهند وماليزيا وتركيا وإيران وعدد من دول وسط وشرق أوروبا مما يفتح منافذ تسويقية جديدة ويؤسس لمشاريع مشتركة مهمة.

إلى جانب ذلك قررت عدة دول عربية مؤخرا منها البحرين فتح مجال الإقامة الدائمة للمتقاعدين الأجانب ضمن شروط ومتطلبات محددة، وتدرس السعودية حاليا كيفية الإفادة من رؤوس الأموال المتواجدة بالملكة والحد من تسربها إلى خارج دول المنطقة إذ يقدر حجم التحويلات المصرفية السنوية للعاملين الأجانب في دول الخليج العربية بنحو 24 مليار دولار منها 15.1 مليار دولار من السعودية بنسبة 63% تليها الإمارات بمقدار 3.6 مليار ونسبة 15%.

### تطورات نوعية في بيئة الاستثمار...

على صعيد التطورات التشريعية في الدول العربية قامت سوريا بإعفاء الأرباح المعاد استثمارها من الضرائب والسماح للمستثمرين المغتربين والعرب والأجانب بإعادة تحويل قيمة حصتهم الصافية من المشروع بالنقد الأجنبي بعد انقضاء خمس سنوات على استثمار المشروع. وأعلن في اليمن أن مجلس الوزراء اليمني أقر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

كما أعلن في مصر في سبتمبر من العام الحالي عن تخفيض التعريفات الجمركية المعمول بها بمتوسط 40% للسلع الغذائية والصناعية والمستلزمات الصناعية والوقود والسيارات والسلع الاستهلاكية وأدوية الأطفال وسلع أخرى لغرض تهيئة المناخ الاستثماري وزيادة الصادرات وجذب الاستثمارات، وألغيت جميع رسوم الخدمات والرسوم التابعة لها في المنافذ الجمركية على المواد الأولية وكذلك الرسوم السنوية المفروضة على الواردات، كما تم الإعلان عن خطة إصلاح جمركي وضريبي شامل.

من ناحية أخرى تم اتخاذ إجراءات تنظيمية لتحسين المناخ الاستثماري للتغلب على الصعوبات الإدارية وتبسيط الإجراءات وتذليل المعوقات أمام المستثمرين مثل اعتماد نظام المحطة الواحدة كما في سلطنة عمان. كما بوشر العمل بالنافذة الاستثمارية الموحدة في الأردن لتبسيط الإجراءات وتخفيض المدة الزمنية اللازمة لإنهاء تسجيل وترخيص المشروعات الاستثمارية التي تقع ضمن قطاعات الصناعة والزراعة والفنادق والمستشفيات ومدن التسلية ومراكز المؤتمرات وصناعة البرمجيات على أن تبت النافذة الموحدة في جميع الطلبات المقدمة إليها خلال 14 يوم من تاريخ تقديم الطلب بوجود ممثلين عن وزارات الصناعة والتجارة والسياحة والبيئة والعمل والبلديات ودائرة الأراضي وأمانة عمان الكبرى. كما أسست مصر مؤخرا وزارة مختصة بالاستثمار

التعاون الخليجي العربية.

وفي الإمارات تم الإعلان عن قيام بنك الإمارات بفتح 15 فرعا في السعودية مستفيدا من قانون الاستثمار الأجنبي في المملكة، كما يتطلع المستثمرون إلى فرص واعدة بانتظار أن يتم السماح بإنشاء شركات تأمين في السعودية. كما أعلن بنك "باريبا" الفرنسي عن افتتاح أول فرع له في السعودية مطلع العام القادم، علما بان له أفرعا عاملة في الإمارات والبحرين وقطر.

من ناحية أخرى أعلن مؤخرا عن قيام بنك قطر الوطني بتأسيس بنك خاص في سوريا التي شهدت إنشاء فروع لبنوك عربية أخرى إضافة إلى السماح بترخيص عدد من البنوك الخاصة.

كما قام مصرفان لبنانيان (بنك عودة وبنك لبنان والمهجر) بفتح فروع لهما في الأردن كما افتتح في الأردن فرع لبنك الكويت الوطني وقام بنك الصادرات والتمويل الأردني بشراء حصة تعادل نحو 49% من المصرف الأهلي العراقي.

### في قطاع السياحة

انتعشت السياحة العربية البنية وخاصة بعد أحداث 2001/9/11. وقد أعلن مؤخرا عن تأسيس 4 شركات مساهمة عربية لتعزيز السياحة العربية البينية برأس مال يتجاوز 900 مليون دولار في مجالات النقل والترويج السياحي وإدارة وتشغيل المنتجعات السياحية والتدريب والتأهيل بالتعاون مع احد الكليات المتخصصة. كما أن هناك استثمارات بمئات الملايين من قبل مستثمرين خليجيين في لبنان وتونس والمغرب ومصر. وعلى الصعيد القطري وضعت عدة دول عربية مخططات لتطوير قطاع السياحة وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي منها سوريا ومصر والسعودية والأردن ومؤخرا الجزائر وليبيا. وكانت قد عقدت القمة العالمية الرابعة للسياحة في دولة عربية (قطر) خلال العام بمشاركة ما يزيد عن 30 دولة.

### علاقات جديدة...

انفتحت العديد من الدول العربية على دول مختلفة في أنحاء العالم من غير شركائها التقليديين فعززت علاقاتها مع الصين التي بلغ عدد مشاريعها الاستثمارية في دبي 350 مشروعا بقيمة 50 مليون دولار وتعزم إنشاء مدينة صينية ستفتتح في نهاية العام الحالي تضم 3000 شركة صينية، وفي مصر تقوم 104 شركات صينية باستثمارات قيمتها نحو 150 مليون دولار وأنشأت 10 شركات صينية في المناطق الحرة باستثمارات قيمتها نحو 4.5 مليون دولار، ويجري بحث إقامة 10 مشاريع صينية جديدة بكلفة 1.2 مليار دولار. إضافة إلى ذلك أعلن عن إنشاء أول مركز صيني للتدريب على شبكات اتصالات الحاسوب في مصر كما يعمل (11) مصنعا حديثا للألبسة الجاهزة في

الخرافي) مصري مشترك بقيمة 20 مليون دولار.

### تنامي الاستثمارات العربية البينية...

#### في قطاع الاتصالات

تعززت الاستثمارات العربية البينية في قطاع الاتصالات بقيام عدد من شركات الاتصالات العربية منفردة أو بالتعاون مع شركات عربية أو أجنبية بتعزيز استثماراتها في قطاع الاتصالات في الدول العربية وخارجها، علما بان سوق الهاتف النقال ينمو بمعدلات تتجاوز 30% سنويا في معظم دول المنطقة مما يضاعف معدلات الانتشار.

وفي هذا الصدد تستثمر شركة اتصالات الإماراتية نحو مليار دولار لإنشاء وتشغيل الشبكة الثانية للهاتف النقال في السعودية وفق ترخيص منح لكونسورتيوم "اتحاد اتصالات" الذي يضمها بحصة 35%، على أن تغطي الشبكة في المرحلة الأولى 1.8 مليون مشترك ويرتفع العدد لاحقا إلى 7 مليون مشترك، علما بأن الشركة تمتلك حصصا في شركة الاتصالات القطرية كيوتل وشركة سوداتل السودانية.

ومن جهة أخرى تنوي شركة الاتصالات المتنقلة الكويتية استثمار مليار دولار في الجزائر خلال السنوات الثلاث المقبلة، كما سبق أن قامت شركة الاتصالات المتنقلة الكويتية بشراء حصة شركة اوراسكوم المصرية في شركة فاست لينك الأردنية، كما حصلت على 60% من رخصة تطوير الشبكة الثانية بنظام جي اس ام الاتصالات في البحرين وفازت الشركة بمناقصة إدارة وتشغيل شركة ليانيسيل اللبنانية.

كما حصلت الشركة الوطنية للاتصالات المتنقلة الكويتية على ترخيص تشغيل ثالث شبكة للهاتف الجوال في الجزائر وبلغت قيمة العقد 421 مليون دولار في إطار ترخيص خدمات شركة اوراسكوم تيليكوم المصرية في الجزائر، إضافة إلى ذلك تشارك مع شركة اوراسكوم المصرية في شركة تونيزيانا للاتصالات في تونس التي بلغ عدد مشتركها 830 ألف مشترك.

وقد رست عقود ترخيص شبكات خدمات الهاتف المحمول في العراق على ثلاث شركات اتصالات عربية الشركة الوطنية للاتصالات المتنقلة وشركة الاتصالات المتنقلة وشركة اوراسكوم المصرية لتغطية العراق في مناطق الشمال (آسيا تل) والجنوب (أثير تل) والوسط (عراقنا) على التوالي.

#### في قطاع المصارف

قامت مجموعة من المستثمرين العرب بإنشاء مصرف جديد في السودان برأسمال قدره 75 مليون دولار بحصة 75% على أن تطرح النسبة المتبقية للاكتتاب العام في السودان ودول مجلس

## (تابع) اتجاهات

المالية المختلفة.

كما تم إنجاز 10% من أعمال البناء في المرحلة الأولى من مشروع مرفأ البحرين المالي الضخم، ويتوقع الانتهاء من هذه المرحلة التي ستكلف 250 مليون دولار مع نهاية عام 2006 وسيكون المرفأ المالي مقراً لبورصة البحرين وشركات الوساطة المالية والمصارف والوحدات المصرفية الخارجية (الافشور)، وتبلغ كلفته الإجمالية 1.3 مليار دولار، كما بلغت مبيعات المكاتب للشركات والمصارف التي ستتحقق مقرها في المرفأ المالي ما نسبته 35% من المساحة المتاحة وفق نظام تملك طابق في مبنى.

### قواعد بيانات الاستثمار ...

من ناحية أخرى وجهت الدول العربية اهتماماً متنامياً لمعالجة نقص المعلومات والإحصاءات خاصة تلك المعنية بنظم ومعالجة ونشر بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر وفي هذا الصدد قامت مؤخراً سلطنة عمان بإجراء أول مسح للاستثمار الأجنبي يشمل 500 منشأة لمعرفة طبيعة الاستثمار الأجنبي وقياسه والتعرف على الصعوبات التي تعترض المستثمرين بهدف تهيئة المناخ الملائم للاستثمار، كما نظمت لبنان ورشة عمل متخصصة لمعالجة المعلومات المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية وتطبيق النظام الدولي للمعلومات. وبدأ في الكويت تنفيذ مشروع مشترك لإعداد وتوحيد وتقييم قواعد بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جانب قيام كل من مصر والبحرين والأردن والسعودية بجهود مماثلة في هذا المجال.

**والمالي،** تأسست الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمة) من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) بمشاركة عشرة مصارف سعودية، وستكون أول شركة من نوعها تقدم خدمة تزويد المصارف المحلية بالمعلومات الائتمانية عن العملاء في إطار تطوير آليات الاقتراض في القطاع المصرفي وتعزيز الشفافية وتقليل مخاطر عدم السداد وإيجاد سجل للمتعاملين مع المصارف.

كما صدر في أغسطس من العام الجاري قرار بالسماح للأجانب بتملك وتداول الأسهم في بورصة قطر حتى نسبة 25% من كل شركة مدرجة.

وتم مؤخراً انتخاب مجلس إدارة أول وكالة إسلامية أنشئت لتصنيف المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية ومقرها البحرين.

وقد قررت مؤسسة التمويل الدولية التابعة لمجموعة البنك الدولي افتتاح مكتب إقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان في دبي لغرض تعزيز استثمارات القطاع الخاص ودعم نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقديم الخدمات الاستشارية والدعم الفني لدول المنطقة.

وأعلن عن افتتاح مركز إقليمي للمساعدة الفنية في الشرق الأوسط تابع لصندوق النقد الدولي في بيروت خلال شهر أكتوبر المقبل وسيغطي (9) دول عربية وأفغانستان.

وأعلن عن تأسيس سوق دبي المالي العالمي في إطار مركز دبي المالي العالمي ليكون بورصة دولية جديدة لتداول الأدوات والمشتقات

وأعلنت إعادة هيكلة أجهزة تشجيع الاستثمار لديها العمل في مجمع خدمات الاستثمار الذي تتواجد فيه جميع الجهات الحكومية المسؤولة عن إصدار التراخيص، وإجراء مسح شامل لتقييم مناخ الاستثمار، وكانت قد قررت تعديل قانون الاستثمار رقم 8 لعام 1997 بإضافة باب رابع يتناول تبسيط الإجراءات المطلوبة من المستثمرين.

وقد دخلت 6 دول عربية (الأردن وتونس ومصر ولبنان والإمارات والمغرب) في مبادرة الإدارة الرشيدة (Good Governance) في خدمة التنمية في الدول العربية التي ينظمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (اوسيد) لغرض تعزيز قدرتها على مقابلة الأهداف التنموية للألفية وخلق حالة تنافس بينها في تنفيذ مساقات العمليات الإصلاحية كافة بدون تجزئتها التي من غير ذلك لن تخلص إلى النتائج المرجوة. وقد توزعت مهام إدارة وإشراف محاور المبادرة على الخدمة المدنية والنزاهة (المغرب)، الحكومة الالكترونية وتبسيط الإجراءات (دبي) الإدارة الرشيدة للمال العام (مصر)، إدارة الموارد العامة (تونس)، تطوير وتحديث النظام القانوني والإدارة العادلة (الأردن)، المجتمع المدني ووسائل الإعلام (لبنان). وستشارك بقية الدول العربية في المبادرة بعد اطلاقها رسمياً خلال المؤتمر الذي سيعقد مطلع عام 2005 في الأردن، بعد أن مهد له لقاء تشاوري عقد على مستوى وزراء العدل والمالية والتنمية الإدارية العرب في الأردن نهاية سبتمبر 2004.

وعلى صعيد النهوض بالقطاع المصرفي

## بيئة أداء الأعمال في الدول العربية

للأعمال، قوانين العمل، تسجيل العقار، الحصول على معلومات الائتمان، حماية المستثمر، إنفاذ العقود وإفلاس الشركة.

ونستعرض هنا مؤشر تأسيس الكيان القانوني للأعمال في القطر والذي يعتبر مقياساً مهماً لجهة التعرف على مدى سهولة إنجاز المعاملات داخل القطر لغرض الترخيص وإقامة المشاريع.

غطى مؤشر تأسيس الكيان القانوني للأعمال في القطر لعام 2004، (13) دولة عربية توافرت فيها البيانات. ويتكون المؤشر من أربعة مكونات فرعية: عدد الإجراءات المطلوبة لتسجيل الشركة، المدة الزمنية اللازمة (يوم عمل) لاتخاذ الإجراءات، كلفة إنجاز الإجراءات كنسبة من الدخل الوطني للفرد والحد الأدنى المطلوب لرأس المال لتأسيس الشركة كنسبة من الدخل الوطني للفرد.

تحرص نشرة ضمان الاستثمار على رصد وضع الدول العربية في قاعدة بيانات (بيئة أداء الأعمال) (Doing Business) التي يعدها البنك الدولي ويطورها باستمرار بهدف تحليل ومقارنة مدى سهولة أو تعقيد تأسيس الشركات وإجراءات الأعمال في القطر والتي بدورها قد تشكل عنصراً معوقاً أو محفزاً للنمو والإنتاجية وتحدد بالتالي مدى جاذبية بيئة الاستثمار وأداء الأعمال فيه.

أرتفع عدد الدول التي دخلت في قاعدة بيانات (بيئة أداء الأعمال) لعام 2004 إذ بلغ (145) دولة مقارنة مع (133) دولة عام 2003 و (110) دول عام 2002.

كما ارتفع عدد المؤشرات التي تستند القاعدة إليها من خمسة إلى سبعة مؤشرات تشمل: إجراءات تأسيس الكيان القانوني

يستند في إعداد المؤشرات الداخلة في قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال إلى دراسات وتقارير البنك الدولي ومؤشر التنافسية الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي ومؤشر الحرية الاقتصادية لمؤسسة فريزر ونتائج الاستبيانات التي توزع على عينة مختارة من القطاع الخاص ورجال الأعمال ومكاتب المحاماة.

## (تابع) بيئة أداء الأعمال في الدول العربية

أما المكون الرابع في المؤشر وهو الحد الأدنى المطلوب لرأس المال لتأسيس الشركة كنسبة من الدخل الوطني للفرد فقد تراوح بين أدنى رأس مال مطلوب لتأسيس الشركة حول (65.5%) في الجزائر إلى أعلى حجم رأس مال مطلوب لتأسيس الشركة (5,627.2%) في سوريا، وبالمقارنة ما بين عامي 2003 و 2004 سجلت (10) دول عربية انخفاضا في الحد الأدنى المطلوب لرأس المال لتأسيس الشركة بدرجات متفاوتة (الجزائر، لبنان، سلطنة عمان، الكويت، تونس، المغرب، موريتانيا، الأردن، واليمن والسعودية)، فيما شهدت (3) دول عربية ارتفاعا (الإمارات، مصر وسوريا).

الحد الأدنى لرأس المال (كنسبة من الدخل الوطني للفرد %)	القطر	
	2003	2004
	73.0	65.5
الجزائر	83.1	82.3
لبنان	720.9	100.1
سلطنة عمان	910.6	148.5
الكويت	351.7	327.3
تونس	404.0	416.9
الإمارات	762.5	718.6
المغرب	788.6	815.6
مصر	896.7	858.1
موريتانيا	2,404.2	1,147.7
الأردن	1,610.5	1,549.5
السعودية	1,716.9	1,561.1
اليمن	5,053.9	5,627.2
سوريا		

وفي هذا الإطار أكد البنك الدولي في تقرير التنمية لعام 2005 الذي صدر مؤخرا تحت شعار (مناخ استثمار أفضل للجميع) أن تعقيد الإجراءات وغموض السياسات وعشوائية اللوائح التنفيذية وضعف حقوق الملكية الفكرية وتفشي الفساد وضعف تنفيذ العقود من أهم معوقات الاستثمار التي تؤثر على القرار الاستثماري في الدول النامية للشركات متعدية الجنسية ودعا التقرير حكومات الدول النامية إلى تركيز الجهود على تبسيط الإجراءات وتحسين آليات انفاذ العقود والحفاظ على حقوق المستثمر وتعزيز خدمات البنية التحتية وقد استند التقرير في استنتاجاته إلى مسوحات شملت 30 ألف شركة في 53 دولة.

القطر	المدة الزمنية (يوم عمل)	
	2003	2004
المغرب	36	11
تونس	46	14
الجزائر	29	26
سلطنة عمان	-	34
الكويت	33	35
الأردن	98	36
مصر	43	43
لبنان	46	46
سوريا	42	47
الإمارات	29	54
اليمن	96	63
السعودية	95	64
موريتانيا	73	82

أما بالنسبة للمكون الثالث في المؤشر والخاص بكلفة إنجاز الإجراءات كنسبة من الدخل الوطني للفرد فقد تراوح بين أدنى كلفة حول (2.4%) في الكويت إلى أعلى كلفة له حول (269.2%) في اليمن، وبمقارنة كلفة إنجاز الإجراءات ما بين عامي 2003 و 2004 سجلت (5) دول عربية انخفاضا في كلفة أداء الأعمال (سلطنة عمان، تونس، المغرب، الجزائر والسعودية). بينما شهدت (8) دول عربية ارتفاعا في كلفة أداء الأعمال بنسب متفاوتة (الكويت، الإمارات، سوريا، الأردن، مصر، لبنان، موريتانيا واليمن).

القطر	كلفة إنجاز الإجراءات (كنسبة من الدخل الوطني للفرد %)	
	2003	2004
الكويت	1.8	2.4
سلطنة عمان	5.3	4.9
تونس	16.4	11.0
المغرب	19.1	12.3
الإمارات	24.5	26.5
الجزائر	31.9	27.3
سوريا	16.7	34.2
الأردن	50.1	52.0
مصر	61.2	63.0
السعودية	130.5	69.7
لبنان	129.9	131.5
موريتانيا	109.7	140.8
اليمن	264.1	269.2

ويبين المكون الأول في المؤشر أن عدد الإجراءات المطلوبة في الدول العربية يتراوح بين أدناها (5) إجراءات في المغرب إلى أعلاها (14) إجراء في الجزائر، وبمقارنة عدد الإجراءات ما بين عامي 2003 و 2004 شهدت (6) دول عربية انخفاضا ملحوظا في عدد الإجراءات (المغرب، تونس، الأردن، السعودية، اليمن والجزائر) بينما ارتفع عدد الإجراءات في (3) دول عربية أخرى (سوريا، الإمارات والكويت) فيما احتفظت ثلاث دول عربية (لبنان ومصر وموريتانيا) بعدد الإجراءات للعام السابق و لم تتوافر معلومات عن سلطنة عمان للعام 2003 لغرض المقارنة.

القطر	عدد الإجراءات	
	2003	2004
المغرب	11	5
لبنان	6	6
تونس	10	9
سلطنة عمان	-	9
الأردن	14	11
موريتانيا	11	11
سوريا	10	12
الإمارات	10	12
السعودية	14	12
اليمن	13	12
مصر	13	13
الكويت	12	13
الجزائر	18	14

وبالنسبة للمكون الثاني في المؤشر وهو المدة الزمنية اللازمة لإنجاز إجراءات الترخيص فقد تراوحت بين أدنى مستوى لها حول (11) يوما في المغرب إلى أعلى مستوى لها حول (82) يوما في موريتانيا، وبمقارنة المدة الزمنية ما بين عامي 2003 و 2004 شهدت (6) دول عربية انخفاضا ملحوظا في المدة الزمنية اللازمة لاتخاذ إجراءات الترخيص (المغرب، تونس، الجزائر، الأردن، اليمن والسعودية) بينما ازدادت المدة الزمنية في (4) دول عربية (الكويت، سوريا، الإمارات وموريتانيا) فيما احتفظت دولتان عربيتان (مصر ولبنان) بعدد الأيام نفسها مقارنة مع العام السابق. و لم تتوافر معلومات عن سلطنة عمان للعام 2003 لغرض المقارنة.

## ملامح الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية عام 2003 وفق تقرير الاستثمار الدولي للانكساد 2004

### تطور ترتيب الدول العربية في مؤشر الأداء

الدولة	1997-1995	1999-1997	2001-1999	2002 - 2000	2003-2001
السودان	117	72	60	84	29
المغرب	69	76	58	62	32
البحرين	2	37	54	72	51
تونس	72	75	75	60	58
قطر	43	71	99	81	67
الأردن	65	53	53	57	84
لبنان	105	103	96	96	90
الجزائر	120	112	102	94	91
الإمارات	107	137	134	120	101
ليبيا	137	138	135	137	116
سوريا	112	113	105	114	121
مصر	99	106	110	113	123
اليمن	139	140	137	115	124
سلطنة عمان	126	120	129	130	126
الكويت	118	133	133	136	137
السعودية	135	101	136	138	138

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكساد)، تقرير الاستثمار الدولي 2004.

### تطور ترتيب الدول العربية في مؤشر الإمكانيات

الدولة	1997-1995	1999-1997	2001-1999	2002-2000
قطر	19	21	13	8
الإمارات	14	20	19	17
الكويت	32	36	32	28
البحرين	31	27	31	29
السعودية	29	30	28	31
الأردن	35	37	41	45
ليبيا	68	46	39	46
سلطنة عمان	48	56	50	53
لبنان	64	50	57	60
مصر	88	69	71	70
تونس	74	73	74	71
الجزائر	87	88	79	75
اليمن	92	95	85	87
المغرب	96	86	96	93
سوريا	71	85	93	100
السودان	136	132	124	120

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكساد)، تقرير الاستثمار الدولي 2004.

أشار تقرير الاستثمار الدولي 2004 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكساد) إلى أن إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال عام 2003 بلغ 559.6 مليار دولار منخفضاً عن 678.8 مليار دولار في عام 2002 أي بنسبة 17.6%، وحسب البيانات بلغت حصة الدول النامية حوالي 172 مليار دولار (ما نسبته 30.74%) كان نصيب الدول العربية منها حوالي 8.6 مليار دولار أو ما نسبته 5.01% من حصة الدول النامية وما نسبته 1.54% من إجمالي التدفقات على مستوى العالم وهي أعلى نسبة تصل إليها التدفقات إلى الدول العربية منذ العام 1995 بالنسبة للعالم وللدول النامية.

وشهد تدفق الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الدول العربية في عام 2003 زيادة نسبتها 60% عن التدفقات الواردة عام 2002، حيث بلغ إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية (21 دولة شملها التقرير) خلال عام 2003 نحو 8.62 مليار دولار مقابل 5.38 مليار دولار عام 2002.

وقد ارتفعت التدفقات في (13) دولة عربية هي المغرب والسودان والأردن والبحرين وسلطنة عمان ولبنان وموريتانيا والكويت وليبيا والسعودية وسوريا وجيبوتي والصومال. وفي المقابل تراجعت التدفقات في (6) دول عربية هي الجزائر ومصر والإمارات وتونس وقطر واليمن. ولم تشهد كل من العراق وفلسطين أية تدفقات خلال هذه الفترة.

وقد سجل مجمل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدول العربية خلال الفترة 1995 - 2003 ما قيمته 46.7 مليار دولار بنسبة تبلغ حوالي 2.77% من الاستثمار الأجنبي في الدول النامية ونسبة 0.73% من الاستثمار الأجنبي على صعيد العالم وبمعدل تدفق سنوي نحو 5.2 مليار دولار خلال الفترة ذاتها. استحوذ المغرب على تدفقات تراكمية خلال الفترة بلغت نحو 8.95 مليار دولار وما نسبته 19.2% من إجمالي التدفقات التراكمية تلته مصر بنحو 6.9 مليار دولار (14.8%) ثم الجزائر بنحو 4.9 مليار دولار (10.5%) ثم تونس بنحو 4.8 مليار دولار (10.3%) والبحرين بنحو 4.6 مليار دولار (10%).

**وضع الدول العربية في مؤشري الأداء والإمكانيات للتدفقات الواردة**  
أولاً: مؤشر أداء القطر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر..

يقيس المؤشر حصة القطر من الاستثمار الأجنبي الوارد عالمياً إلى حصة القطر من الناتج المحلي الإجمالي للعالم ويؤخذ متوسط آخر ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية. تدخل (16) دولة عربية في المؤشر من أصل (140) دولة،

لمجموعة أعلى (25) دولة في العالم في مؤشر  
الإمكانات من أصل 140 دولة دخلت هذا المؤشر.

وقد صنفت انكاد ستة عشر دولة عربية  
وفق تقاطع مؤشري الأداء والإمكانات في جذب  
الاستثمار الأجنبي المباشر لأنكاد للفترة 2000  
- 2002 كالتالي:

- مجموعة الدول السبابة (أداء مرتفع وإمكانات مرتفعة): دولة عربية واحدة هي الأردن.
- مجموعة الدول دون إمكاناتها (أداء منخفض وإمكانات مرتفعة): 9 دول هي الإمارات والبحرين ومصر والكويت ولبنان وليبيا وقطر وسلطنة عمان والسعودية.
- مجموعة الدول أعلى من إمكاناتها (أداء مرتفع وإمكانات منخفضة) 3 دول هي تونس والمغرب والسودان.
- مجموعة الدول ذات الأداء المنخفض (أداء منخفض وإمكانات منخفضة) 3 دول هي الجزائر وسوريا واليمن.

والتطوير للناتج المحلي الإجمالي، نسبة الملتحقين بالدراسات العليا لإجمالي السكان، التصنيف السيادي للقطر، نسبة القطر من صادرات الموارد الطبيعية للعالم، نسبة استيراد قطع الغيار للأجهزة الكهربائية والسيارات للعالم، نسبة صادرات القطر من الخدمات للعالم، نسبة القطر من الرصيد التراكمي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للعالم.

وبمراجعة الجدول يلاحظ أن (11) دولة عربية تحسن موقعها في مؤشر الإمكانات خلال الفترة (2000-2002)، وهي أحدث فترة توافرت حولها البيانات، بالمقارنة مع أدائها خلال الفترة (1995-1997) تشمل قطر والكويت والبحرين وليبيا ولبنان ومصر وتونس والجزائر واليمن والمغرب والسودان في حين تراجع موقع (5) دول خلال هاتين الفترتين تشمل الإمارات والسعودية والأردن وسلطنة عمان وسوريا.

وقد جاءت دول الخليج العربية (قطر والإمارات والكويت والبحرين والسعودية) في مقدمة الدول العربية لجهة الإمكانات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الدول العربية وحققت قطر والإمارات مركزا متقدما بانضمامها

ويوضح الجدول تطور ترتيب الدول العربية في المؤشر من الفترة 1995-1997 إلى الفترة 2001-2003 وبمراجعة الجدول يلاحظ أن (8) دول عربية تحسن موقعها في المؤشر خلال هذه الفترة شملت السودان والمغرب وتونس ولبنان والجزائر والإمارات وليبيا واليمن، في حين تراجع ترتيب (7) دول شملت البحرين وقطر والأردن وسوريا ومصر والكويت والسعودية، وقد حافظت سلطنة عمان على الموقع نفسه في المؤشر خلال الفترة المذكورة. وجاءت السودان والمغرب والبحرين وتونس وقطر في مقدمة الدول العربية لجهة الأداء في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد.

### ثانياً: مؤشر إمكانات القطر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر..

يستند المؤشر إلى (13) مكونا لقياس إمكانات القطر تشمل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، متوسط دخل الفرد، نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، انتشار خطوط الهاتف الثابت، انتشار خطوط الهاتف النقال، متوسط استهلاك الطاقة للفرد، نسبة الإنفاق على البحوث

### تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية (1995-2003)

مليون دولار

الدولة / السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	المجموع
المغرب	335	357	1,188	417	850	215	2,825	481	2,279	8,947
مصر	598	636	887	1,076	1,065	1,235	510	647	237	6,891
الجزائر	25	270	260	501	507	438	1,196	1,065	634	4,896
تونس	378	351	365	668	368	779	486	821	584	4,800
البحرين	431	2,048	329	180	454	364	81	217	517	4,621
السودان	-	-	98	371	371	392	574	713	1,349	3,868
قطر	94	339	418	347	113	252	296	631	400	2,890
الإمارات	399	301	232	258	(985)	(515)	1,184	834	480	2,188
الأردن	13	16	361	310	158	787	100	56	379	2,180
لبنان	35	80	150	200	250	298	249	257	358	1,877
السعودية	(1,877)	(1,129)	3,044	4,289	(780)	(1,884)	20	(615)	208	1,276
سوريا	100	89	80	82	263	270	110	115	150	1,259
سلطنة عمان	29	60	65	101	39	16	83	23	138	554
فلسطين	-	4	7	218	189	62	20	-	-	500
موريتانيا	7	4	1	-	1	40	92	118	214	477
الكويت	7	347	20	59	72	16	(147)	7	67	448
جيبوتي	3	3	2	3	4	3	3	4	11	36
الصومال	1	1	1	-	(1)	-	-	-	1	3
العراق	2	1	1	7	(7)	(3)	(6)	(2)	-	(7)
ليبيا	(107)	(136)	(82)	(128)	(128)	(142)	(101)	(96)	700	(220)
اليمن	(218)	(60)	(139)	(219)	(308)	6	136	102	(89)	(789)
اجمالي الدول العربية	255	3,582	7,288	8,740	2,495	2,629	7,711	5,378	8,617	46,695

حصّة الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالمياً (1995-2003)

مليون دولار

المجموع	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	
العالم	6,420,620	559,576	678,751	817,574	1,387,953	1,086,750	690,905	481,911	386,100	331,100
الدول المتقدمة	4,529,901	366,573	489,907	571,483	1,107,987	828,352	472,545	269,654	219,900	203,500
الدول النامية	1,686,984	172,033	157,612	219,721	252,459	231,880	194,055	193,224	152,700	113,300
دول الاقتصادات المتحوّلة	203,737	20,970	31,232	26,371	27,508	26,518	24,305	19,033	13,500	14,300
مجموع الدول العربية	46,695	8,617	5,378	7,711	2,629	2,495	8,740	7,288	3,582	255
نسبة الدول العربية للدول النامية	%2.77	%5.01	%3.41	%3.51	%1.04	%1.08	%4.50	%3.77	%2.35	%0.23
نسبة الدول العربية للعالم	%0.73	%1.54	%0.79	%0.94	%0.19	%0.23	%1.27	%1.51	%0.93	%0.08

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد)، تقرير الاستثمار الدولي 2004.

الاتجاهات الدولية للاستثمار 2003



الاتجاهات الدولية للاستثمار 1995



مصادر معلومات الاستثمار الأجنبي المباشر - تقرير الاستثمار الدولي 2004

المباشر في الدول العربية التي استند إليها تقرير عام 2004 شاملاً الفترة من عام 1980 إلى عام 2003.

أولاً: المصادر القطرية الرسمية:

زودت (12) دولة عربية الانكتاد ببيانات رسمية بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر إليها للسنوات المذكورة وشملت هذه الدول تونس (1980-2003)، الجزائر والبحرين ومصر والكويت والمغرب وسلطنة عمان (1990-2003)، جيبوتي (1991-2003)، اليمن (1995-2003)، الأردن (2000-

الصدد نود إلقاء الضوء على مصادر المعلومات المستخدمة في إعداد التقرير.

يستند تقرير الاستثمار الدولي على تسع مصادر أساسية لجمع المعلومات وبيانات الاستثمار الأجنبي وفي كثير من الحالات يتم الاستعانة بأكثر من مصدر للوصول إلى البيانات المذكورة بالتقرير لمحاولة تحقيق أكبر قدر ممكن من المصداقية في بيانات التقرير لتحسين استخدامه كأداة للتخطيط والمعرفة. وبالنسبة للدول العربية، نوجز فيما يلي المصادر المتعلقة ببيانات الاستثمار الأجنبي

ترافق عملية جمع المعلومات بخصوص أرقام الاستثمار الأجنبي المباشر من وإلى أقطار العالم العديد من المعوقات وعدم توافر بيانات دقيقة من الأقطار المستقبلية للاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما يؤدي إلى اعتراض الكثير من الأقطار على الأرقام التي ترد في العادة في تقرير الاستثمار الدولي على أساس أنها لا تعكس الواقع بينما لا تقوم هذه الدول بدورها في تقديم المعلومات المطلوبة أو قد لا تتوافر لديها قواعد بيانات متخصصة وفق نظم البيانات الدولية. وفي هذا

مصادر بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر المستندة إلى المصادر القطرية في الدول العربية للسنوات المظللة

الدولة العام	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	
تونس																									
الجزائر																									
البحرين																									
مصر																									
الكويت																									
المغرب																									
عمان																									
جيبوتي																									
اليمن																									
الأردن																									
السودان																									
ليبيا																									

للبيانات المتوافرة عن الاستثمار الصادرة من دول لجنة مساعدات التنمية (DAC) التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) وتوافرت بيانات عن (11) دولة عربية شملت الصومال (1981-1980 و 1986-1992 و 1998-2002)، قطر (1980 و 1983-2002)، العراق (1980-1995 و 1997-2002)، موريتانيا (1982 و 1996-1997)، السودان (1980-1983 و 1996-1990 و 1995-1999)، لبنان (1980-1984)، سوريا (1980-181 و 1983-1991)، جيبوتي (1980-1987 و 1989-1990)، الكويت (1980-1989)، اليمن (1988-1989) والبحرين (1981).

**سابعاً: تقديرات الانكثاد بالاستناد الى عدد من المطبوعات القطرية والثانوية:**

شملت هذه التقديرات بيانات عن (8) دول عربية هي قطر (1981-1982 و 2003)، سوريا (1982 و 2003)، لبنان وليبيا (2002-2003)، الصومال والسعودية والإمارات (2003) والعراق (1996).

التقارير القطرية التي يعدها صندوق النقد الدولي وشملت لدولة عربية واحدة هي موريتانيا غطت الفترة (2003-2000).

**رابعاً: بيانات البنك الدولي:**

استخدمت البيانات المتوافرة لدى تقارير ودراسات البنك الدولي لثلاث دول عربية هي لبنان (1995-2001)، الصومال (1993-1997)، وجيبوتي (1988).

**خامساً: تقديرات الانكثاد:**

عندما لا تتوافر أية بيانات من المصادر الأربعة الأولى قامت الانكثاد بتقدير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالاستناد إلى قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي وغطت دولة عربية واحدة هي سوريا (1993 - 1999).

**سادساً: بيانات بالمقاربة:**

عندما لا تتوافر أية بيانات لجأت انكثاد

السودان (1996-2001) وليبيا (2000-2001).

**ثانياً: صندوق النقد الدولي:**

تم استخراج بيانات أو جزء من بيانات الاستثمار الأجنبي من قاعدة بيانات ميزان المدفوعات لدى صندوق النقد الدولي الخاصة بـ (12) دولة عربية للسنوات المذكورة شملت:

السودان (2002-2003)، الجزائر ومصر والمغرب (1990-2003)، السعودية (1980-2002)، الأردن وليبيا (1980-1999)، البحرين (1980 و 1982-1999)، موريتانيا (1980-1995 و 1998)، اليمن (1980-1987 و 1990-1994)، سلطنة عمان (1980-1989) والصومال (1982-1985).

**ثالثاً: التقارير القطرية لصندوق النقد الدولي:**

تم استنباط كل أو جزء من البيانات من

## مؤشر الضبابية 2004

صدر مؤشر الضبابية للمرة الأولى عن شركة برايس ووترهاوس كوبرز عام 2001. ويصدر لهذا العام 2004 عن معهد Sloan للإدارة في جامعة MIT الأمريكية ومجموعة Kurtzman للاستشارات. يقيس هذا المؤشر درجة الافتقار الى الوضوح والدقة والسهولة التي تحكم أداء الأعمال وعلاقة المستثمرين بالجهات الحكومية التي تصدر التراخيص ووضع البيئة القانونية ودرجة وضوح القوانين الصادرة والالتزام بها. يستند المؤشر الى اجراء مسوحات ميدانية أجريت في 50 دولة واستند الى أكثر من 70 مصدر تحليلي مقارن لاستكمالها.

يتكون مؤشر الضبابية من خمسة مؤشرات فرعية تشمل مؤشر الفساد الذي يستند الى مؤشر الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية ومؤشر المخاطر القطرية الصادر عن مجموعة بي ار اس الدولية، وأربعة مؤشرات فرعية اخرى تقيس الجوانب السلبية لكل من النظام القضائي والسياسة الاقتصادية الكلية والمعايير المحاسبية (ضمنها سلامة ممارسة الشركات وتوافر المعلومات) والإطار المؤسسي. وقد منحت هذه المؤشرات الفرعية الست أوزاناً متساوية (من صفر الى 100%) ويدل الرصيد المنخفض الذي تسجله الدولة على درجة عالية من الشفافية والوضوح والادارة الرشيدة فيها، وبالعكس فان تسجيل رصيد اعلى يدل على تفشي الفساد وانتشار حالة عدم الوضوح..

يغطي مؤشر الضبابية لعام 2004 ما

مجمله 48 دولة على مستوى العالم مقارنة مع 35 دولة عام 2004. وتعتبر فنلندا الدولة الأكثر وضوحاً في قوانينها واجراءاتها بتسجيلها رصيد منخفض حول 13%، تليها كل من المملكة المتحدة والدنمرك والسويد (19%) وهونج كونج (20%) ثم كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا (21%). أما الدول الثلاث الاخيرة في المؤشر فهي فنزويلا (51%) وكل من لبنان واندونيسيا (59%).

وبالنسبة لوضع الدول العربية في المؤشر، دخلت في مؤشر هذا العام ثلاث دول عربية، هي المملكة العربية السعودية ومصر ولبنان مقارنة مع دولة واحدة (مصر) عام 2001. وقد احتلت السعودية المرتبة (39) برصيد (46%)، تلتها مصر في المرتبة (41) متراجعة عن ترتيبها السابق (13) لعام 2001 إنما برصيد (48%) متحسناً عن (58%) عام 2001، وجاءت لبنان في الترتيب (47) وبرصيد 59%.

## مؤشر الفقر المائي 2003

أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2003 سنة دولية للمياه العذبة لإبراز أهمية المياه العذبة للإنسان لما لها من أثر كبير على الصحة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات. فالمياه مورد حاسم وضروري للحياة البشرية ولا يوجد بديل لها لطبيعة استخداماتها، وبذلك ربما تكون المياه هي المورد الطبيعي الأهم الذي يقرر في النهاية حدود التنمية المستدامة للإنسان على المستويين الوطني والعالمي.

ونظراً لهذه الأهمية ومدى الترابط الوثيق بين المياه والتنمية الإنسانية أصدر مركز البيئة وعلوم المياه البريطاني بالتعاون مع مجلس المياه العالمي مؤشراً لتوضيح وإبراز الفروقات بين الدول الغنية بالمياه والدول الفقيرة بها، وقام (31) باحثاً وبالتشاور مع أكثر من (100) خبير عالمي بتطوير المؤشر الذي أطلق عليه مؤشر الفقر المائي (Water Poverty Index).

يغطي المؤشر (147) دولة من ضمنها (18) دولة عربية. وقد حصلت فنلندا على المرتبة الأولى في المؤشر برصيد بلغ 78% في حين جاءت هايتي في آخر ترتيب في المؤشر برصيد 35%. ويوضح المؤشر أن ما يحدد افتقار الدول للمياه ليس كمية المياه المتوافرة فيها ولكن مدى كفاءة استخدام وإدارة تلك الدول لمصادرها المائية المتاحة، ويبدو ذلك جلياً عند مقارنة دولة هايتي مثلاً بدولة الدومينكان فالدولتان تتقاسمان جزيرة واحدة ولديهما كمية المصادر المائية نفسها وبالرغم من ذلك احتلت هايتي المركز الأخير في المؤشر في حين جاءت الدومينكان في المركز (64). وأوضح المؤشر أن بعض أغنى دول العالم مثل الولايات المتحدة واليابان احتلت ترتيبات متواضعة على مؤشر فقر المياه بينما سجلت بعض الدول النامية درجات عالية تضعها بين الدول العشرة الأولى.

ويستند مؤشر الفقر المائي إلى خمسة مكونات رئيسية منحت أوزاناً متساوية (20%)، بحيث كلما ارتفع رصيد الدولة دل ذلك على كفاءة أكبر باستخدام المياه وكلما انخفض رصيدها دل على كفاءة أدنى باستخدام المياه.

رصيد مؤشر الضبابية (%)	الفئات					الدولة	الترتيب في مؤشر الضبابية
	الإطار المؤسسي	معايير المحاسبة	السياسة الاقتصادية	النظام القضائي	الفساد		
46	69	33	32	34	61	السعودية	39
48	51	40	39	37	71	مصر	41
59	42	44	65	60	83	لبنان	47

مؤشر الفقر المائي 2003

الدولة	الرصيد	الترتيب عالميا
سلطنة عمان	59.0	65
مصر	58.0	71
قطر	57.2	76
البحرين	56.1	82
لبنان	55.8	86
سوريا	55.2	87
فلسطين	53.9	93
الكويت	53.5	96
السعودية	52.6	101
الإمارات	52.0	104
تونس	50.9	107
موريتانيا	49.8	109
الجزائر	49.7	110
السودان	49.4	111
الأردن	46.3	118
المغرب	46.2	119
اليمن	43.0	131
جيبوتي	38.4	142

عقد فيها المجلس العالمي للمياه مؤتمره العالمي الرابع هذا العام. وقد شكل مجلس عربي للمياه عام 2003 كمنبر للتنسيق بين الأطراف الحكومية وغير الحكومية المعنية بقضايا المياه من أجل وضع السياسات والحلول للاستخدام الأمثل للمياه ومواردها ووضع استراتيجية شاملة للأمن المائي العربي. وللدلالة على الأهمية المتزايدة لحسن إدارة موارد المياه أطلق سمو الأمير سلطان بن عبد العزيز جائزة الأمير سلطان بن عبد العزيز العالمية للمياه، كما فازت إحدى الخبرات العالميات في المياه من مصر وعضو مجلس إدارة المجلس العالمي للمياه بجائزة محمد بن راشد آل مكتوم للإدارة العربية لعام 2004.

وعلى الصعيد القطري اتخذت العديد من الدول العربية إجراءات حثيثة لمواجهة قضيتي الفقر المائي والأمن المائي ولزيادة كمية المياه المتجددة لديها سواء عن طريق تخصيص قطاع المياه أو تعزيز الاستثمارات الخاصة. وفي هذا الإطار وضعت السعودية خطة لتطوير ثروتها المائية من خلال إضافة محطات تحلية مياه باستثمارات تقدر تكلفتها بنحو 6 مليارات دولار، وشهدت كل من الجزائر والأردن حركة نشطة لبناء السدود للتقليل من الفاقد المائي، وكذلك تم تشكيل لجنة مائية سورية - لبنانية مشتركة لدراسة المشاكل التي تعترض تنفيذ سد نهر العاصي، وشاركت 11 دولة عربية (الكويت والأردن ومصر والسعودية وسوريا واليمن والإمارات والسودان وسلطنة عمان وتونس والمغرب) بالتعاون مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بمشروع لإدارة وإعادة استعمال المياه العادمة في الزراعة، وستقوم الدول العربية وبالتعاون مع منظمة اليونسكو بإنشاء أول شبكة عربية للمعلومات الخاصة بالمياه. الجدير بالذكر أن مؤتمر القمة العربي الأول الذي عقد عام 1964 كان بسبب قضية المياه إذ قام الكيان الصهيوني بقصف وتدمير سد الوحدة الأردني السوري المشترك الواقع على نهر اليرموك للإبقاء على سيطرته على مصادر مياه نهر الأردن وتحويل مجراه ومنع العرب من الاستفادة من تلك المصادر.

تحكمها، وتشير التقديرات إلى أن نصيب العالم العربي يبلغ حوالي 1.1% من مصادر المياه العذبة المتجددة في العالم.

وبحسب الدراسات الحديثة فإن نحو 75% من دول العالم العربي تقع تحت خط الفقر المائي ومن المتوقع أن تبلغ نحو 90% بحلول عام 2030 مما دفع العديد من هذه الدول إلى البدء باتخاذ الإجراءات اللازمة نحو تعزيز المخزون المائي وكذلك نصيب الفرد من المياه. وفي هذا الإطار تم عقد عدة مؤتمرات للمياه في دول الخليج العربي، والتي بحسب دراسة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة من المتوقع أن تبلغ نسبة العجز المائي فيها نحو 67% بحلول عام 2015، كما يعقد كل عامين مؤتمر الخليج للمياه منذ عام 1992 والذي تنظمه جمعية علوم وتقنية المياه والتي تتخذ من البحرين مقراً لها، وبالنسبة لباقي الدول العربية يعقد في لبنان سنويا المؤتمر الدولي للمياه في الدول العربية ومنذ العام 2001. كما استضافت عدة دول عربية مؤتمرات دولية متعلقة بالمياه منها الأردن ومصر والمغرب التي

وتشمل المكونات الداخلة في المؤشر: مصادر المياه (ضمنها مؤشرين فرعيين هما مصادر المياه داخل الدولة والمصادر الخارجية التي تصب أو تمر داخلها)، إمكانية الوصول إلى المياه (ضمنه ثلاثة مؤشرات فرعية تقيس نسبة عدد السكان الذين تصلهم مياه صالحة للاستعمال ومياه معقمة وصحية، ونسبة الأراضي المزروعة المروية)، الإمكانيات (تستند إلى وضع القطر في مؤشر التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، الاستعمال (ضمنه ثلاثة مؤشرات تقيس استعمالات المياه للأغراض المنزلية والصناعية والزراعية)، البيئة (ضمنه خمسة مؤشرات فرعية لقياس نوعية المياه وإجهاد المياه وإدارة وضوابط الإمكانيات ووفرة المعلومات المتاحة والتنوع البيولوجي).

توزعت الدول العربية التي تدخل في المؤشر على ثلاث مجموعات: تضم المجموعة الأولى 6 دول عربية فوق خط الفقر المائي سجلت رصيذا يتراوح بين 59.0% و55.2% شملت سلطنة عمان ومصر وقطر والبحرين ولبنان وسوريا على التوالي. والمجموعة الثانية تضم 5 دول عربية على حافة خط الفقر المائي يتراوح رصيدها ما بين 53.9% و50.9% شملت فلسطين والكويت والسعودية والإمارات وتونس، وأخيرا المجموعة الثالثة التي تضم 7 دول عربية تحت خط الفقر المائي سجلت رصيذا يتراوح بين 49.8% إلى 38.4% شملت موريتانيا والجزائر والسودان والأردن والمغرب واليمن وجيبوتي التي تعتبر الأكثر فقرا بالمياه بين الدول العربية.

وتعتبر الدول العربية، التي يقطنها حوالي 4.6% من سكان العالم، الأفقر بالمياه بين مناطق العالم لوقوعها ضمن المدار الصحراوي الجاف وخلوها من منابع الأنهار بالرغم من وجود عدة أنهار فيها إلا أن أغلبها يأتي من دول خارج المنطقة العربية ومن دول تحاول توقيع اتفاقيات ثنائية لتقاسم المياه مثل تركيا (منبع نهري دجلة والفرات) مما يجعل نصيب الدول العربية في مياه هذه الأنهار خارج نطاق

# ضماننا... ضمان لكم

- ضمان الاستثمار والقروض  
في الدول العربية
- ضمان ائتمان الصادرات  
إلى جميع أنحاء العالم



أنت في  
أمان  
معنا...

المؤسسة العربية لضمان الإستثمار